مُلخص الدراسة

يرجع الاهتمام بموضوع الاستقرار المالى إلى ارتباطه الوثيق بالموازنة العامة للدولة والتى ينظر لها باعتبارها برنامجاً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مُحددة وكذلك باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية وذلك فى إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالموازنة العامة للدولة يُمكن أن تؤدى دوراً إيجابياً فى العمل على ترشيد الإنفاق العام بالاضافة إلى دورها الأساسى الهام كأداة للرقابة المالية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالى، إلا أن وجود عجز فى الموازنة العامة للدولة وزيادة هذا العجز يؤدى لارتفاع حاد فى الدين العام بشقيه الداخلى والخارجى لسد عجز الموازنة العامة مما يؤدى إلى استنزاف الموارد الاقتصادية والتأثير على وضع الاستقرار المالى، وبالتالى فإن الاستقرار المالى يُعتبر من الأُمور التى تشغل الادارات الاقتصادية سواء بالدول المُتقدمة أو الدول النامية على حد سواء وخاصة الدول النامية فى ظل تزايُد الأزمات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، ومن هُنا أصبح الاستقرار المالى أحد أهم الأهداف الأساسية التى تسعى المنظمات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى تحقيقها للدول الأعضاء وذلك للحفاظ على توازن الاقتصاد العالمى.

وعليه فلقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

تناول الفصل الأول، الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية والاستقرار المالي، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناول المبحث الأول الاطار النظري والفكري للسياسة المالية والسياسة النقدية ، أما المبحث الثانى فقد تناول العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، أما المبحث الثالث فتناول الإطار النظرى والفكرى للاستقرار المالى.

وقد خلُصت الدراسة فى هذا الفصل إلى أن لكُل من السياسة المالية والسياسة النقدية دور هام ومؤثر فى تحقيق الاستقرار المالى إذ ما تم استخدام كُل منهُما بكفاءة وفاعلية، **وفى نهاية هذا الفصل فقد تم التحقُق من الفرض الأول والقائم على أن استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية قد يسمح بتحقيق الاستقرار المالى، فقد ثبت صحة هذا**

الفرض بشرط الاستخدام الكُفء لكُل من السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق الكامل بينهُما.

أما الفصل الثانى فقد تناول تطور الموازنة العامة للدولة، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول دراسة تطور حجم الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة من٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣، أما المبحث الثانى فقد تناول مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر، **وقد خلُصت الدراسة فى هذا الفصل إلى** أن مصر تُعانى من عجز دائم ومُتزايد فى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة التى شملتها الدراسة من ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣، وهذا يؤثر على وضع الاستقرار المالى فى مصر.

أما الفصل الثالث فقد تناول تطور الدين العام فى مصر وأثره على الاستقرار المالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول تطور الدين العام ، أما المبحث الثانى فقد تناول قياس الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١_٢٠١٢/٢٠١٣، مع تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر، **وقد خلُصت الدراسة فى هذا الفصل إلى:**

١) من خلال الدراسة التحليلية للدين العام بشقيه الداخلى والخارجى، وجد أن هُناك تزايُداً فى كُل منهما، فبعد أن كان رصيد الدين الداخلى٢٤٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وصل إلى ١,٢٣٨,١٣٧ مليون جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كذلك ارتفاع خدمة الدين الداخلى من ٢٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١٥٤,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣، كذلك الحال بالنسبة للدين الخارجى فقد زاد من ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وهذا يؤثر على وضع الاستقرار المالى بصفة عامة فى مصر.

٢) بعد إجراء اختبارات الاستقرار المالى فى مصر بالنسبة للدين العام المحلى، وجد أن مصر تُعانى من مُشكلة تحقيق الاستقرار المالى خلال الفترة التى شملتها الدراسة من٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، فبعد إجراء المُقارنة بين مُعدل نمو الدين المحلى وسعر الفائدة على أُذون الخزانة وبين كُل من سلسلة الإيرادات الكُلية والاستخدامات الكُلية وجد التالى:

* مُعدل نمو الدين المحلى يسبق سعر الفائدة على أُذون الخزانة مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى وعدم القُدرة على تحجيم استدانة الدولة.
* ليس هُناك تناظر بين كُل من سلسلة الايرادات الكُلية والاستخدامات الكُلية بل وهُناك جنوح واضح ومُتزايد من عام لأخر مما يعنى وجود حالة من عدم الاستقرار المالى.

وهذا ما تم تأكيده بعد استخدام مؤشرات الحُكم على مدى وجود استقرار مالى بالنسبة للدين الداخلى وهى مؤشر فجوة الضرائب ومؤشر فجوة الإيرادات الكلية ومؤشر فجوة الإيرادات الضريبية ومؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى، وجد أن هُناك حالة من عدم الاستقرار المالى بالنسبة للدين الداخلى.

٣) بعد استخدام المؤشر الخاص للحكُم على الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجى خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢/٢٠١٣، إنه على مستوى السنوات منفردة فكان هناك استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٢/٢٠٠٣، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٢/٢٠١٣، وكان هناك عدم استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي خلال الأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠١، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠١٠/٢٠١١).

وأخيراً فقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج وتم وضع عدد من التوصيات لتحقيق الاستقرار المالى في مصر.